

إضاءة

«لغط» بشأن تسجيل ولادات اللاجئين

أيضا الشوفي

تستمر الحكومة في تخبطها في إدارة ملف اللاجئين السوريين، إذ بدأ واضحاً غياب التنسيق بين الوزارات المعنية في هذا الملف. فقد «فوجئ» وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أول من أمس، بقيام «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتسجيل الولادات السورية بمشاركة من الإدارة اللبنانية»، أي وزارة الشؤون الإجتماعية، مشيراً إلى أن «ما حصل هو بداية عملية لفرض واقع توطيني جديد». ولفت إلى أن «على هؤلاء المولودين الجدد التسجيل والتسجيل لدى السلطات السورية، لدى السفارة السورية، وليس من مسؤولية الدولة اللبنانية القيام أو المشاركة أو حتى غض النظر عن أي إجراء قد يحملها مسؤوليات لاحقة بموضوع اندماج هؤلاء السوريين في المجتمع اللبناني». على الفور قام باسيل «بالمراسلة اللازمة للمفوضية واتخاذ الإجراءات». الرد الأول على باسيل جاء من وزير الشؤون الإجتماعية رشيد درباس، الذي نفى كل ما ورد على لسان باسيل في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان»، وقال إن «اللجنة الوزارية المكلفة تلتزم تطبيق الخطة التي أقرتها الحكومة بدقة كاملة»، مشيراً إلى أنه «كان من الأفضل على وزير الخارجية إحاطتنا علماً بملاحظاته ونحن جاهزون للتفاهم». ترى مصادر في وزارة الشؤون الإجتماعية أن «هناك لغطاً حصل مع وزارة الخارجية بموضوع تسجيل الولادات الجدد، إذ إن مسؤولية إعطاء وثائق ثبوتية تعود اصلاً لوزارة الداخلية لا الشؤون الإجتماعية». توضح هذه المصادر أن وزارة الشؤون الإجتماعية توصلت مؤخراً إلى اتفاق مع المفوضية -بعدما كانت قد فرضت على المفوضية وقف التسجيل- من أجل تسجيل الولادات الجديدة في سجلات المفوضية فقط إذا توافر شرطان: أن يكون الوالدان سوريين ومسجلين لدى المفوضية، وأن يكون الطفل مولوداً داخل لبنان على أن تشرف وزارة الشؤون الإجتماعية بالكامل، عبر ممثلين لها في جميع مراكز التسجيل التابعة للمفوضية، على عملية التسجيل من ناحية الاطلاع على الأوراق المطلوبة وإجراء التحقيقات اللازمة. تقول الناطقة الإعلامية باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين دانا سليمان إنه وفق إحصاءات المفوضية بلغ عدد المواليد الجدد للاجئين السوريين في لبنان منذ عام 2011 حتى أيار 2015، 58 ألف مولود. النسبة الأكبر منهم غير مسجلة قانوناً لدى دوائر النفوس، وتؤكد أن المفوضية توقفت عن تسجيل اللاجئين بشكل عام بناءً على طلب الدولة اللبنانية منذ أيار الماضي، إلا أن الإتفاق الذي حصل سابقاً مع وزارة الشؤون قضى بتسجيل الولادات الجديدة ضمن قاعدة بيانات المفوضية، وهذا التسجيل لا علاقة له بإعطاء الجنسية وليس له أي مفاعيل قانونية. وتضيف سليمان «التسجيل لدى المفوضية هدفه فقط إثبات صلة الدم بين الأهل والمولود من أجل الحفاظ على حق الطفل في الحصول على جنسيته لاحقاً كي لا تنشأ مع الوقت فئة واسعة من مكتومي القيد». وستطلق المفوضية قريباً حملة توعية للاجئين عن أهمية تسجيل الولادات الجديدة واتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة خطر كتمان القيد. وقد تبلفت المفوضية بالأمس رسالة باسيل على أن تناقش مضمونها في الأيام المقبلة. وتلفت المصادر إلى أن عدداً من اللاجئين الذين قبلت طلباتهم لإعادة توطينهم في بلد ثالث لم يتمكنوا من مغادرة لبنان بسبب عدم تسجيل الولادات الجديدة في العائلة، لذلك فإن التسجيل لدى المفوضية قد يساعد على حل هذه المشاكل. وتتخوف المصادر من مخاطر كبيرة لعدم التسجيل مثل حرمان الطفل حقوقه، مشيرة إلى أن عدم التسجيل يزيد المشاكل على اللاجئين وعلى الدولة.

ماركس ضد سبنسر

الانقلاب واقتصاد الزومبي

غسان ديبه

«في الانقلابات سابقاً كانت الدبابات هي السلاح الأمثل للقضاء على الديمقراطية. أما هذه المرة فكانت السلاح، المصارف»

يانيس فاروفاكيس

بعد الازمة العالمية في 2008 كتب جون كويغين كتاباً سماه «اقتصاد الزومبي» يفند فيه ما يمكن اعتباره المسلمات الاقتصادية النيوليبرالية حول كفاءة الاسواق المالية واستقرار الاقتصاد الراسمالي. شبه هذه الافكار، التي عدّها ميتة ولكنها لا تزال تسيطر على عقول اكثرية الاقتصاديين والسياسات الاقتصادية، بانها كالزومبي لا حية ولا ميتة. اليوم بعد سنوات عدة من الازمة والاصرار على تطبيق هذه السياسات، اصبحنا امام واقع ان هناك بلداً بكامله اصبح لا حياً ولا ميتاً، أخذ رهينة من خلال اسوأ أنواع التسلط الخارجي منذ زمن الاستعمار، إذ شبه البعض وضع اليونان بوضع الدول التابعة للإمبراطوريات القديمة كالصين والعثمانيين (vassal state) في فترة ما قبل الدولة الحديثة.

ما لا شك فيه ان اليكسيس تسيبيراس وحكومته كانا يواجهان اكبر معضلة اقتصادية واجهت حكومة في التاريخ الحديث ربما، فهو يحكم بلداً صغيراً مديناً بـ180% من دخله، الذي يات بدوره اقل بـ25% مما كان عليه في 2010، وواحد من كل اثنين من شبابه بلا عمل، و40% من متقاعديه تحت خط

الفقر، واقتصاده مهدد بانهيار كامل نتيجة ازمة سيولة نقدية في مصارفه، إذ كانت ستنفد خلال ايام ما سيؤدي الى انخفاض كبير في التبادل للاقتصادي والواردات وازمة انسانية كبرى.

بمواجهة ذلك وقف النظام الاوروبي، ومعه صندوق النقد الدولي، بكل تعنت وتجبر، رافضاً اي حلول في التفاوض القائم مع اليونان منذ 2010 تحت مظلة الخطط الانقاذية، ما عدا الاستسلام او الطرد من منطقة اليورو. اختار تسيبيراس الاستسلام بمذلة ورمي في سلة المهملات التفويض الذي اعطاه اياه الشعب اليوناني في الاستفتاء في 5 تموز وفي الانتخابات العامة قبل ذلك في يناير الماضي.

هل كان هناك خيار آخر؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه البعض. ببساطة، امام التعنت الاوروبي، الراض لرفع التعنت عن كامل الشعب اليوناني، كان على تسيبيراس، كما دعاه الكثيرون، الخروج من طاولة المفاوضات وانهاء عضوية بلده في اليورو. فهذا الانتماء لم يجلب للشعب اليوناني الا الخراب الاقتصادي. والان، بسبب موقف تسيبيراس، جلب التبعية السياسية والاذلال الوطني.

اقتصادياً اذا قارنا السنوات الخمس عشرة قبل

الحك يمكن الخروج من اليورو واعتماد الدراخما مرة اخرى

في تموز 1794، بعد سنوات قليلة على الثورة الفرنسية، انقضت الثورة المضادة على العاقبة وقادتهم روبسبير وسان جوست.

وهذه الحركة الثموديرية (ثمودير هو شهر تموز في الروزنامة التي اعتمدت بعد الثورة)، التي تغطت بانها ما عرف بـ«حكم الارهاب»، مهدت الطريق لعودة الملكية بشكلها الامبراطوري لنابليون، وقضت على الجمهورية الاولى. وكان البلاشفة في اوائل عهد الثورة الروسية مهوسين بفكرة الثموديريين، اي ان تتعرض الثورة لخيانة من الداخل تعيد القيصرية او اي شكل من اشكال الردة الراسمالية. لكن لم يتحقق خوفهم الا بعد 70 سنة من الثورة. في اليونان سمح تسيبيراس بنشوء اسرع حركة انقلابية على ثورته الديمقراطية، التي رأى فيها اليونانيون وشعوب اوربا والعالم املاً بالتغيير لكسر الجبروت الراسمالي، الذي سحق شعوب العالم منذ 35 عاماً حتى الان، لكن الامل يبقى بان يجد الشعب اليوناني، ومعه بعض الشعوب الاوروبية، بعد سنوات من الازمة المستمرة، انفسهم، كما وجد الشعب الروسي نفسه بين فبراير وكتوبر 1917، انهم بحاجة إلى ان نعلنوا ثورتهم الراديكالية حقاً لا ان يبقوا رعايا في دولة من روافد الامبراطورية الاوروبية الجديدة.

وهو احد موقعين عريضة الشكاوى، له «الأخبار» انه ومنذ 3 سنوات بدأت آليات كبيرة تشق طرقات في الجرد، لتبدأ بعدها مرحلة نقل الصخور وتدمير البساتين الزراعية، ما اثار استياء واحتجاج الأهالي وقطعهم للطرق أكثر من مرة وتقديم شكاوى للمحافظ وزيارات للنواب وقائد منطقة البقاع في قوى الامن الداخلي، فضلاً عن شكوى لمديرية العمل البلدي «التي انحازت للبلدية والمقالع» وفق ما يقول. ليس لدى ابناء تمّنين الفوقا مطالب غير «إيقاف العمل باليات المقالع التي تنقل الصخور»، أسوة بسائر القرى المجاورة، التي رفضت ومنعت مرور اليات المقالع على طرقاتها الداخلية،

أكثر من 18 مقلماً للصح تنشر في جرد تمّنين الفوقا

«البلدية تتقاضى مبلغ مئة ألف ليرة عن كل حمولة كميون يمر بالبلدة»، كما يؤكد قاسم لـ«الأخبار». إلا أن اللافت أن ثمانية أعضاء من المجلس البلدي لتمّنين الفوقا وردت أسماؤهم في شكاوى المواطنين، واعتراضهم على اليات المقالع، فيما رفض رئيس البلدية وثلاثة أعضاء توقيع عريضة الشكاوى. يوضح عضو المجلس البلدي سمير شرف الدين،



لكن السؤال الاهم أين سيتم تجهيز الخلية الجديدة التي ستستوعب نفايات المرحلة الانتقالية؟ هل ستكون لجهة بلدة الناعمة حيث طبيعة الأرض الصخرية تحتم القيام بأعمال حفر وتجهيز تمتد لشهرين كحد أدنى؟ وماذا عن جاهزية شركة سكومي للقيام بأعمال الطمر، خصوصاً لجهة المعدات والبنية التحتية من أنابيب وأغلفة وغيرها، خصوصاً أن الشركة أبلغت الإدارة الممثلة بمجلس الانماء والاعمار، منذ أكثر من عام، أن القدرة الاستيعابية للمطمر قد استنفدت، وأن أعمال سالتوسعة تحتاج إلى شراء أراض وتجهيزات، وأن المتعهد يحتاج إلى ستة أشهر كحد أدنى لإتمام تجهيز خلية جديدة للطمر!